الآثار الاقتصادية للزكاة ودورها في علاج مشكلة البطالة

عصام لوشان، طالب دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة

أ.د. موسى رحماني، جامعة محمد خيضر بسكرة

ملخص الدراسة:

تعتبر الزكاة جزءا من النظام المالي الإسلامي، فهي فريضة إسلامية وركن ن أركان الإسلام، فقد قورنت بالصلاة في كثير من الآيات وجاءت في وسط هذه الأركان ما يدل على أهميتها البالغة، فهي مورد هام من الموارد المالية للدولة الإسلامية، حيث تقوم من خلالها بإشباع الحاجات الضرورية للفرد غير المقتدر وتضمن له مستوى لائق من العيش.

والجزائر شأنها شأن الدول العربية والإسلامية فقد قامت بإنشاء مؤسسة تتكفل بشؤون الزكاة وذلك إبتداء من سنة 2003 والتي أطلقت عليها صندوق الزكاة، حيث تقوم هذه المؤسسة بجمع الزكاة من المزكيين وتوزيعها على الأصناف المستحقة لها وذلك من أجل توزيع هذه الثروة على أفراد المجتمع المستحقين لها، وكذلك تحريك عجلة الاقتصاد من خلال الآثار التي تخلفها الزكاة مثل زيادة الاستهلاك وتشجيع الاستثمار قصد التخفيف من ظاهرة البطالة والحد من ظاهرة الفقر.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، الاقتصاد الإسلامي، توزيع الثروة.

Abstract:

The zakat is part of the islamicfinancial system, as itis an islamicduty due, togetherwithprayer and came in the middle of the five pillars of islamicis an indication of its importance, and itis important resource of the Financialre sources of the state in islam.

Satisfying in the necessaryneeds of the theindividualis able to en sure a de cent standard of living.

Algeria, like the arab and islamiccounties, has established a zakat foundation in algeriain 2003 called the zakat fund, whichcollectszakat fromitsbeneficaries and distributesit to itsbeneficiaries, to redistributewealth in soceity and stimulate the economy by in creasingconsumption, and encouraginguestment to alleviate.

Keywords: Zakat, Islamic Economics, Wealth Distribution.

مقدمة

يعتمد الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من المبادئ والأصول الاقتصادية الشرعية والتي تحكم النشاط الاقتصادي لكل دولة تعتمد هذه المبادئ، فعلى الرغم من حرص مجموعة كبيرة من الدول الإسلامية على تطبيق الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، إلا أنها لم تنجح في حل مشاكلها الاقتصادية، بل بالعكس أدى ذلك إلى وجود فجوة كبيرة بين الأفراد والمجتمعات، ورغم هذا الفشل لا زالت العديد من الأنظمة الاقتصادية تتنكر للقيم الروحية ولا تعرف بوجودها، عكس ما تدعو إليه الشريعة الإسلامية بالتمسك بتعاليمها والعمل بما جاءت به، فهذه الأخيرة عينة بالأحكام والقواعد العامة التي ترسم الإطار العام للفكر الاقتصادي الإسلامي، الذي يتصف بالكمال والصلاح لكل زمان ومكان، وذلك لكونه يتصف بأنه تشريع رباعي، فأصبح بذلك لازما علينا إخراج هذا النظام إلى حيز التطبيق حسب ما جاءت به تعاليم ديننا الحنيف.

فالاقتصاد الإسلامي يعني بمشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ويعمل على علها وذلك على أساس التشارك في المخاطر وهو الأساس الذي يعتمده هذا النظام وهي الصفة التي يميزه على باقي الأنظمة الوضعية الأخرى، فالمشاركة في الربح والخسارة هي قاعدة التوزيع العادل بين رأس المال والعمل، وهي أساس الذي يحقق العدالة في التوزيع.

ويعتبر الاقتصادي الإسلامي النظام الوحيد الذي يتفرد بمورد الزكاة، حيث يجعل الإسلام حل كل مشكل التي تواجه أفراد مجتمعه إحدى أولوياته، ولعل أكبر ضمان لنجاح ذلك هو الربط بين النواحي الروحية والمادية والحصول على الثواب والعقاب للمساهمة في علاج مشاكل المجتمع.

فالزكاة تعمل على إعادة توزيع الدخل وذلك باعتبارها إقتطاع من مداخيل وثروات الأغنياء، فهي تنقص نصيبا في الذمم المالية للأغنياء، على أن توزيع هذه الأموال على الفقراء المستحقين للزكاة، وبذلك تضيق إلى هؤلاء الفقراء نصيبا في ذممهم المالية، وكنتيجة لذلك فإن فريضة الزكاة تقوم على أساس نظرية تناقص المنفعة الحدية للدخل عند الأغنياء وتزايدها عند الفقراء يعتبر عاملا رئيسيا لتحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع.

فالزكاة تعتبر ركنا من أركان الإسلام الخمسة، حيث قورنت في كثير من الآيات بالصلاة ما يدل على أهميتها، فهي تمثل الشق المالي في الشريعة الإسلامية، وهذا ما يميز هذا الركن عن باقي الأركان الأخرى، فالوظيفة المالية التي يكتسبها هذا الركن، جعلته يعتبر أحد الدعامات الأساسية

للإقتصاد الإسلامي وذلك بغية تحقيق التنمية في المجتمع المسلم، إلى جانب تحقيق التكافل داخله، فلهذه الشعيرة العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الفرد والمجتمع، فهي تؤمن لذلك الفقيد مصدر دخل دائم يكفيه السؤال المستمر، أو حتى تخرجه من دائرة مستحقي الزكاة.

فأصبحت بذلك الزكاة من الأدوات التي تستخدمها الدولة لعلاج مجموعة من المشكلات الاقتصادية، وتحسين آداء إقتصاديات المجتمعات والعمل على تطويرها، حيث تعتبر الزكاة نظام مؤسسي يتمتع بالاستقلالية المالية والادارية رغم أنها خاضعة لإشراف الدولة ورقابتها، حيث يجب على الدولة أن تتولى مسؤولية جبايتها وإنفاقها من خلال جهاز فني تتوفر فيه الجنرات اللازمة لتحقيق بذلك الأهداف المرجوة كما كان معمولا به في عهد بن عبد العزيز مما أدى إلى القضاء على الفقر والبطالة، ومحاربة الاكتناز، وزيادة الإنتاج، ورفع معدلات النمو، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من هذا المنطق تم طرح الإشكالية التالية" ما هي الآثار الاقتصادية للزكاة" وللإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

- الزكاة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تحصيل وتوزيع الزكاة يؤدي إلى معالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

ولدراسة الموضوع تم التعرض للعناصر التالية:

- ماهية الزكاة.
- أثر الزكاة على الاستهلاك والنحل (11-ص81).
- أثر الزكاة على الادخار.
- أثر الزكاة في علاج مشكلة البطالة.

1- تعريف الزكاة:

تعرف الزكاة بانها فريضة مالية تقتطعها الدولة أو ما ينوب عليها قسرا، وبصفة نهائية ودون أن يقابلها نفع معين، حيث أن الدولة تفرضها طبقا للمقدرة التكليفية للمهول، وتستخدمها في تغطية المصارف الثمانية المحددة في التنزيل الكبير، والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة

الإسلامية[1]، وتشكل الزكاة آداء أساسية في النموذج التنموي الإسلامي حيث لهذا مجموعة من الآثار لذلك سنقوم بشرح الآثار الاقتصادية للزكاة.

2- أثر الزكاة على الاستهلاك والدخل.

إن إنفاق الزكاة في مصارفها المحددة شرعا يزيد من حجم الاستهلاك، وذلك لأن نفقات الضمان الاجتماعي من حصائل الزكاة كالنفقات على الفقراء والمساكين والعاملين عليها، وفي الرقاب، والغارمين، وابن السبيل تستحدث قوى شرائية جديدة تضعها تحت تصرفهم باعتبارهم عناصر استهلاكية تتمتع بميول حدية إستهلاكية عالية، وباعتبار أن الدخل والاستهلاك تربطهم ببعضهم علاقة طردية، فإن هؤلاء الأصناف يزيدون من حجم إستهلاكهم لأنهم في حاجة ماسة إلى اشباع رغباتهم، المتزايدة، ما يؤثر إيجابيا على الطلب، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق، هذا في المدى القصير، ما يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع دالة الاستهلاك في المجتمع.

شكل رقم 01، أثر الزكاة على دالة الاستهلاك.

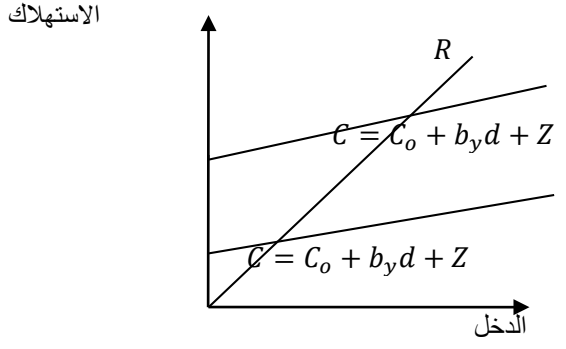

المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي في كل الأنظمة الاقتصادية العالمية، دار التعليم الجامعي، 2014، ص263.

حيث يمثل C دالة الاستهلاك قبل فرض الزكاة.

بينما يمثل C^* دالة الاستهلاك بعد فرض الزكاة.

ويمثل "ط1" خط الميزانية [2].

وللإشارة فالتنمية المتعلقة بزيادة الاستهلاك الكلي نتيجة تطبيق الزكاة فأثرها متوقع جدا إلا أنها قد تعرضت لمجموعة من الاستفادات لعدد من الباحثين وفقا للآتي:

- الميل الحدي للإستهلاك عند ذوي الدخول المنخفضة أعلى منه عند الأغنياء ليس مؤكدا في جميع الحلات، فالدراسات والأبحاث الاقتصادية لم تصل إلى نتيجة قطعية حول أثر إعادة توزيع الدخل على حجم الاستهلاك الكلي[3].
- الزكاة لا تنفق على زيادة إستهلاك الفقير فقط، بل على تمويله برأس مال يعمل فيه ولا يستهلكه إنطلاقا من قاعدة لا تعطية ليبقى محتاجا ولكن تعطيه ليصبح مزكيا، أي أن الزكاة في هذه الحالة الغاية منها هي فتح باب الاستثمار وليس يوجيهها إلى الاستهلاك.
- هناك ثلاث أصناف ممن يتلقون الزكاة لا يشترط فيهم الفقر وهم العاملون عليها والمؤلفة قلوبهم وفي سبيل الله وبالتالي لا يتوقع أن يكون ميلهم الحدي للإستهلاك أعلى دوما من دافعي الزكاة ما ينفي صحة الفرضية الأولى على الاطلاق.
- الزكاة تؤدي إلى زيادة الحافز على الاستثمار، وبذلك تزيد مستوى الدخل الكلي ومستوى التشغيل في نفس الوقت الذي تزيد فيه إستهلاك الفقراء، ولا يمكن الحزم بأن نسبة الاستهلاك إلى الدخل الجديدة ستكون أعلى مما كانت عليه قبل تطبيق الزكاة.
- وكخلاصة لما سبق فإن الدراسات الاقتصادية التحليلية أثبتت بما لا يدع مجالا للشك بأن فرص الزكاة يزيد كلا من الميل الحدي للإستهلاك والميل المتوسط للإستهلاك السواء كان الاقتصاد يواجه دالة الاستهلاك الخطية أو غير الخطية، وهذه الأخيرة تعتبر نتيجة طبيعة لأن الانفاق على الفقراء والمساكين من أهم مصارف الزكاة، لكن يبقى هذا بطبيعته الحال متوقفا على الحالة الاقتصادية التي يعيشها المجتمع، فالمجتمع الذي يعيش حالة من الرخاء والرفاهية الاقتصادية بالكاد نجد فيه من يستحق الزاكة، وحتى أن وجد فلا يمكن إيجاد العدد الكافي لإستحابها كما حدث في زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز، وفي هذه الحالة فإن الزكاة لا تؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي.

وتجدر الإشارة في الأخير بأن المتتبع للواقع المعاش في الدول الإسلامية يؤكد أن معظم الذين يستفيدها من الزكاة هم الفقراء والمساكين، والقليل من المستفيدين من الزكاة ينفقون حصتهم في

مشاريع إستثمارية، ذلك باعتبار أن مستويات المعيشة في الدول الإسلامية عموما متدنية، ما يعني بإن الاستهلاك الكلي سيزيد بصورة عامة ولا سيما في المدى القصير[4].

3- أثر الزكاة على الادخار:

تحتل ظاهرة الادخار مكانا بارزا في اهتمامات علماء الاقتصاد لما لهذه الظاهرة من أهمية بالغة كأحد أطراف معادلة حسابية تخضع للعلاقة بين معدلات الإنتاج والاستهلاك[5].

فالادخار في اللغة والاصطلاح الفقهاء، هو تخبئة الشئ لاستخدامه عند الحاجة[6].

أما اصطلاحا فهو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل والذي لم ينفق على الاستهلاك، كما يعرف أيضا بأنه الفرق بين الإنتاج الفعلي والاستهلاك الفعلي[7].

ويمكن القول بان الادخار هو مفاضلة الفرد بين استهلاك كل دخله أو تخصيص جزء منه للإدخار أي تأجيل الاستهلاك.

وباعتبار أن الزكاة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي وبالتالي نقص الادخار الكلي في الاقتصاد باعتبار أن الدخل يساوي الاستهلاك زائد الادخار، فالأموال المعدة للاستثمار هي ذلك الجزء من الادخار الكلي المعد للاستثمار من قبل الأفراد أو المنشآت.

كفر من الزكاة على المدخرات تناقص مستثمرا ومحسوسا، حيث أن هذا التناقص قد ياتي على المال كله مع مرور الأعوام والسنين إن لم يتم استثمار هذا المال، ففريضة الزكاة بذلك تجبر صاحب المال على عدم إكتنازه بل تدعوه إلى استثمار حتى يكون دفع الزكاة من الفائدة لا من رأس المال[8]لأن الزكاة تؤدي بالأموال المدخرة أن تفقد قيمتها على النحو التالي[9].

جدول رقم 01: أثر الزكاة على فقدان الثروة المدخرة قيمتها.

نسبة ما تأكله الزكاة من الثروة	عدد السنين
%10	أقل من 5 سنوات
25%	أقل من 12 سنة
50%	أقل من 28 سنة
75%	أقلمن 55 سنة
90%	أقل من 100 سنة

المصدر: كما رزيق، إرساء مؤسسة الزكاة بالجزائر، رسالة دكتوراة، جامعة الجزائر، (ص64).

ويتضح من خلال تحليلنا لمعطيات هذا الجدول مدى العمق في النظرة الاقتصادية للرسول عليه الصلاة والسلام حين أمر بإستثمار أموال اليتامى كي لا تتعرض إلى التناقص جراء فريضة الزكاة.

فالزكاة تجعل الثروة تمر فقط من خلال قناتين فقط هما قناة الانفاق وقناة الاستثمار، أي أنه لا مجال هناك للإدخار، مما يجعل الادخار مساويا للاستثمار في حالة الغاء الفائدة في الاقتصاد الإسلامي فيتحول كل ادخار إلى استثمار، كما تنخفض السيولة إلى أدنى مستوى ممكن لها، وفي ذلك زيادة في الطلب الاستثماري والاستهلاكي، وزيادة الإنتاج، وعلى ذلك فإنها تقلل من فرص حدوث الازمات الاقتصادية التي يسببها فائض الادخار على الاستثمار[10]، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 02: أثر الزكاة على الادخار والاستثمار

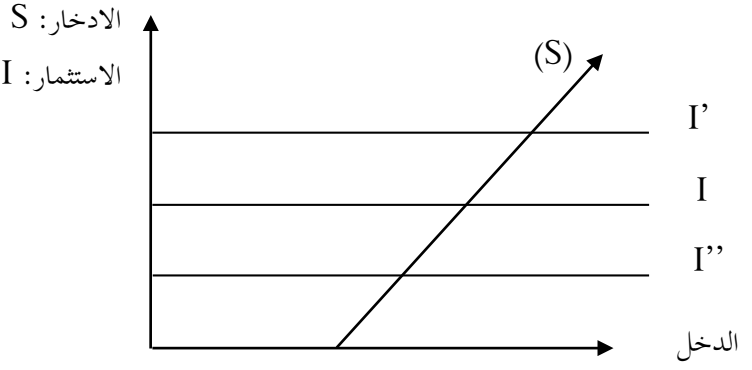

المصدر: كمال رزيق، إرساء مؤسسة الزكاة بالجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، (ص65).

يتضح لنا من خلال الشكل السابق أن الحالات الثلاثة الموجودة سواء على مستوى S، أو S' أوS"، تبين لنا أثر الزكاة يحدث تغييرا في ذهنية دافعها وسلوكه عن اتخاذ قرار توزيع الدخل بحيث تجعله مميزا على استخدام تلك المدخرات لأن عدم استثمارها يعوضها لتآكل، مما يعني أن دافع الزكاة يتخذ قرارين في نفس الوقت، الأول هو إستهلاك دخولهم سواء في الانفاق الاستهلاكي أو الاستثماري، والثاني أن إدخار دخولهم وحجبها عن التداول مما سوف يعرض أمواله للتناقص تناقصا مستمرا، فليس أمامه سوى توجيهها نحو الاستثمار، وبذلك لا تجد المدخرات المتراكمة أمامها من سبيل سوى النماء والاستثمار في عملية الإنتاج.

إن كل هذا يقودنا إلى القول بأن العالم لم يعرف نظاما متكاملا إقتصاديا مثل نظام الزكاة لحل مشكلة تراكم الثروة المعطلة أو المدخرة دون أن تستثمر، فهي الأداء الاقتصادية الفعالة التي لا تقبل المماومة في موضوع الاكتناز والادخار، لأنها تحد من الميل للاحتفاظ بالثروة العاطلة. وبذلك تشكل الزكاة محفزا إيجابيا وفعالا على استثمار الثروات المعطلة(11).

4- أثر الزكاة في علاج مشكلة البطالة:

تلعب الزكاة دورا هاما في السياسة المالية للدولة حيث تعتبر الممول الأساسي للأصناف الثمانية العاطلين، والفقراء العاطلين عن العمل إجبارا لوجه خاص، فإذا كان مثلا هذا العاطل يحسن القيام بحرفة معينة وليس له الأموال التي تمكنه من ممارسة عرفته، فإن الزكاة تعتبر في هذه الحالة الممول الرئيسي تمثل هذه الحالات، فيعطي هذا المحتاج من مال الزكاة ما يمكنه من الاستمرارية ومزاولة عمله وتحقيق العوائد.

أما إن كان العاطل عن العمل لم يتلق تكوينا مهنيا، وليس مؤهلا، إضافة إلى أنه فقير، فغنه في هذه الحالة يعطى من أموال الزكاة ما يكفيه لتحقيق ذلك ليتعلم حرفة، ويتدرج هنا أيضا الانفاق على طلبة العلم النافع إذ تعذر الجمع بين الكسب وطلب العلم، لأن فائدة علمه ليست مقصورة على طالب العلم فحسب، بل تعود بالنفع على المجتمع ككل، وبالتالي يترتب على ذلك رفع مستوى نوعية العمل المتاح في المجتمع بل تعود بالنفع على المجتمع ككل.

أما إن كان الشخص يمارس نشاطا إقتصاديا ما وتراكمت عليه الديون وعجز عن تسديدها، فيترتب عبى ذلك تسرب العمال، فنزيد بذلك مشكلة البطالة، وقد تمس صاحب العمل في حد ذاته فيصبح بذلك ضمن قائمة الأشخاص العاطلين عن العمل ولو كانت بصفة مؤقتة وفي نفس الوقت يصنف ضمن صنف الغارمين، وهنا تلعب الزكاة دورا كبيرا لإعادته إلى مزاولة نشاطه بصفة عادية عن طريق تسديدها لديونه فالزكاة بذلك ضمنت إستمرارية العناصر الإنتاجية من عنصر العمل ورأس المال.

كما تمكن الزكاة ابن السبيل العاجز عن الرجوع إلى بلده أو مكان تواجد عمله من الحصول على تمويل يمكنه من العودة، وبالتالي يتم إعادة العناصر الإنتاجية التي إنقطعت عن موقع عملها، الشئ الذي يؤدي إلى زيادة كمية العمل المتاحة.

من خلال ما سبق نجد أن للزكاة تأثير على مقدار عرض العمل كما يلي: نجد أن مقدار عن العمل المتاح في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة يتوقف على عاملين: الرغبة في العمل والقدرة عليه، فمن جانب القدرة على العمل فإنها تتوقف على كمية ونوعية العمل المتاح للعملية الإنتاجية، وكمية العمل تعنمد على مستوى المعيشة (غذاء، علاج..) المتوفر لهؤلاء القادرين على العمل.

وكما سبق وأن ذكرنا بأن الزكاة توفر للفقراء والمساكين دوي الدخل المنخفض المستوى اللئق من المعيشة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كمية العمل عرض زيادة العاطلين عنه بسبب المرض وسوء التغذية وما يترتب عن سوء المعيشة.

وأما تأثير الزكاة على نوعية العمل المبذول في العملية الإنتاجية، فيتوقف على مستوى التعليم والتدريب ولذلك يكون الاتفاق من حصيلة الزكاة على طلب العلم النافع للمجتمع، إذا يعذر الجمع بين طلب العلم والعمل، وبالتالي إتفاق جزء من حصيلة الزكاة في مجال العلم والتدريب والتكوين بأنواعه المختلفة سوف يرفع من نوعية العمل المتاح في المجتمع، وبهذا يكون للزكاة دور رفع قدرة عنصر العمل.

أما بالنسبة للشق الثاني والمتمثل في زيادة الرغبة في العمل، فيتجلى دور الزكاة فيه من خلال كونها من صفات المؤمنين الصادقين في إيمانهم، ولا يتمكن المؤمن من آداء الزكاة ما لم يملك ما يزيد عن النصاب وعن حاجاته الأساسية، الأمر الذي يزيد من الرغبة في العمل، وتشجع المنتج على بذل الجهد من أجل تحصيل الكسب الذي يمكن المسلم من أن يكون مزكيا.

ومما سبق نستطيع القول بأن للزكاة دورا فعالا في القضاء على ظاهرة البطالة سواء كان الفقير قادرا على العمل أو عاجزا عنه بسبب كبر سنه أو مرض يحول بينه وبين قيامه بالعمل وكسب الرزق، حيث أن ذلك يكون أكثر فاعلية من خلال إستثمار أموال الزكاة، سواء عن طريق تقديم مال لصاحب الحرفة، ما يكفيه لشراء الأدوات والآلات الازمة لمزاولة نشاطه، بحيث أنه لا تقدم مساعدات مالية للعاجزين عن العمل وإنما تقدم لهم عقارات تذر عليهم دخلا دائما عن طريق إقامة مشروع إستثماري، أو تقوم مؤسسة الزكاة باستثمار حصة الفقراء، العاطلين عن العمل والقادرين عليه بإقامة مشاريع إقتصادية تشغلهم فيها، وأرباحا تعود عليهم دون تمليكهم إياها[12].

الخاتمة:

تعتبر الزكاة الركيزة الأساسية التي ينهض بها الإسلام فهي من أقوى العوامل التي تساعد في تقوية روابط الصلة والأخوة بين أفراد المجتمع، فبالإضافة إلى أنها تساعد في تحقيق التكافل الاجتماعي فإنها تعتبر محركا أساسيا لدواليب عجلة التنمية وعاملا مهما يؤثر إيجابيا على مختلف المتغيرات الاقتصادية للدولة، شريطة أن يتم تحسين تفعيلها كما يقول علماء الاقتصاد، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن أن تؤتي هذه الفريضة ثمارها إلا إذا قامت الدولة بتطوير العمل المؤسسي الرسمي لهذه الهيئة وذلك من خلال الالتزام الرسمي بدفع هذه الفريضة الدينية، الشيء الذي يساعد على تحقيق دور الزكاة في المجتمع الإسلامي بما يكفل تحقيق أهدافها ومقاصدها باعتبارها فريضة شرعية.

قائمة المراجع

[1] – غازي عناية، الضريبة والزكاة، منشورات دار الكتب، الجزائر، (ص42).

[2] – غازي عناية، الاستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الاقتصادي الاسلامي، دار الجيل، بيروت 1989، (ص24).

[3] – محمد أنس الزرقا، دور الزكاة في الاقتصاد العام والسياسة المالية، أبحاث مؤتمر الزكاة، 1984 الكويف، (ص286).

[4] – محمود إبراهيم مصطفى الخطيب، أثر الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروة، أطروحة دكتوراه بالجامعة الاسلامية بها لبور، تخصص إقتصاد إسلامي، 1993، (ص366).

[5] – يسوى د عبس، التربية الادخارية والتنمية الشاملة، رؤية في الأثر وتكنولوجيا الاقتصادية دار المعارف، القاهرة، 1996 ص–أ– (المقدمة).

[6] – نزيه حماد، (ص39)، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، المعهد العالمي للفكر الاسلامي للبحوث والتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1997، (ص266).

[7] – نعمت عبد اللطيف مشهور، (ص206)، الزكاة الأس الشرعية والدور الانمائي والتوزيعي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتقزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1993، (ص206).

[8] – عدنان خالد التركماني– (ص153)، السياسة النقدية والمصلرفية في الاسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988، (ص 153).

[9] – كمال رزيق، إرساء مؤسسة الزكاة بالجزائر، رسالة دكتوراة، جامعة الجزائر، (ص64).

[10] – نعمت عبد اللطيف مشهور، مرجع سابق، (ص322).

[11] – منذر قحف، الاقتصاد الاسلامي، دار القلم، الكويت، الطبعو الأولى، 1979، (ص 123).

[12] – لغراب سمية، إدارة مخاطر تثمير أموال الزكاة، جامعة الجزائر–3– 2015– 2016.